عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها

التمهيد

القراءات من حيث اللغة و الاصطلاح

أولاً :القراءات لغة .

يرى الأزهري أن القراءات في اللغة **مصدر سماعي** نقرأ ، قرأت القرآن وأنا أقرؤه قرءاً وهو الاسم، وأنا قارئ من قوم ، وأقرأت غيري أقرئه إقراء،ومنه قيل فلان المقرئ

أما بن عباد في معجمه فيقول **(ورجل قارئ :أي عابد ناسك. وسمي القرآن قرآناً لأن القارئ يظهره ويبينه ويلفظه من فيه)**

وذهب صاحب (المعجم الوسيط) إلىٰ أن **(قرأ)** الكتاب **قراءة وقرآنا** تتبع كلماته نظرا ونطق بها **وتتبع كلماته ولم ينطق بها وسميت (حديثا) بالقراءة الصامتة والآية من القرآن نطق بألفاظها عن نظر أو عن حفظ فهو قارئ.**

ومن خلال ما تقدم من أقوال العلماء نجد أن القراءات من حيث اللغة لها معنى مميز وهو القراءة التي **دلت** على قراءة القرآن وتتبع ألفاظه ومعانيه.

ثانياً :القراءات اصطلاحا .

عرفها الزركشي في كتابه البرهان قائلا: (القراءات اختلاف ألفاظ الوحيٰ في الحروف، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها)

أما ابن الجزري فقال بأنها: (علم بكيفية اداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله) أو هي وجه من محتملات النص القرآني وهو من المصطلحات القديمة يرجع به إلى عهد الصحابة. **إذن فالقراءات تعني طريقة نطق وتأدية ألفاظ الآية عن طريق ما نقل من القدماء.**

تاريخ القراءات القرآنية

أولا : القراءات في عصر الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)

كانت عناية المسلمين بالقرآن الكريم منذ أول يوم أنزل فيه جبرائيل(عليه السلام) بالآيات المباركة **{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }**(العلق:١) عناية فائقة ومميزة بهذا الكتاب العظيم في كل شيء من حيث **التدوين** والحفظ والتفسير، فكان المسلمون يتلقون قراءة القرآن الكريم من قبل الرسول محمد(صلى الله

عليه وآله وسلم) مباشرة من غير واسطة بينهم فيعلمهم ويتعلمون منه آيات الوحي. وفي الوقت نفسه قد اتخذ الرسول كتاباً يكتبون له الوحي الرسالي المنزل من قبل الله تعالى. فكان يتابع كتاب الوحي فيما يكتبون لعدم الوقوع بالسهو أو التغيير. فكان يطلبُ منهم أن يقرؤوا القرآن عليه في كل يوم وخاصة في شهر رمضان من كل سنة فكان يعيد ما بدأ به الوحي .

كل ذلك يؤكد أن القرآن كان محفوظاً سليماً من أن يتلاعب به بعيداً عن التحريف. فكان محفوظاً في صدور أهل البيت(عليهم السلام) والصحابة الكرام، مكتوباً في الرقاع وهي من أدوات الكتابة في عصر التنزيل. فكانوا يقرؤون القرآن كما سمعوه وأخذوه من قبل الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) فكان الرسول يلقي على مسامع أصحابه ما كان ينزل به الوحي إليه نجوماً حسب الوقائع ثم يتأكد من أصحابه بأنهم حفظ وأتقنوا ما قال. فينشر أصحابه بعد ذلك ما حفظوه إلى عامة الناس فلا يمضي يوم إلا والقرآن في صدور كثير من المسلمين. هكذا كان النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) يعلمهم القرآن، وكيف يقرؤون ويتدارسون. وفي الوقت نفسه كان حريصاً أشد الحرص على تعليم الصحابة الذين لم يتعلموا القراءة والكتابة.

وفي كتب التراث أحاديث كثيرة توضح ذلك ومنها ما رواه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ حيث قال: (روى خارجة بن زيد عن أبيه قال أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة وقد قرأت سبع عشرة سورة فقرأت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأعجبه ذلك وقال: يا زيد تعلم لي كتابة يهود فاني ما آمنهم على كتابي قال: فجذقته في نصف شهر) والغرض من ذلك لإضفاء الحصانة الكافية على الرسالة المحمدية من الضياع والفناء، والوقوف بوجه المارقين والمتعصبين.

هكذا كان المعلم والأب الروحي مع تلاميذه، يعلمهم القرآن وما فيه من علوم ويرشدهم فيطيعون. هكذا كانت المرحلة الأولى في عصر الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث قراءة القرآن الكريم.

ثانياً : القراءات في عصر الصحابة الكرام (رضي الله عنهم)

كان المسلمون بعد ما انقضى عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) شديدي الحرص على النص القرآني والحفاظ عليه من الضياع حتى لا يكون مصيره كمصير الكتب السماوية الأولى. وعلى الرغم من ذلك بدأت بوادر ظهور الاختلافات في قراءة النص القرآني بقراءات مختلفة فكان الاختلاف في بدء الأمر بالحركة الإعرابية ودخول الأعاجم إلى الدين الإسلامي مثلاً، مثاراً للخلاف بينهم وذلك لأسباب كثيرة ومنها اختلاف ألسنتهم، مما أدى إلى تشتيت كلمتهم. الأمر الذي دفع **(حذيفة بن اليمان ت٣٦هـ)** بعد عودته من أرمينية، أن يسرع إلى عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ويذكره بأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من الاختلاف في القرآن.

قائلاً له: **(أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى) (فجمع عثمان القرآن وألفه، وصير الطوال مع الطوال، والقصار مع القصار من السور، وكتب في جمع المصاحف**

من الآفاق حتى جُمعت، ثم سلقها بالماء الحار والخل، وقيل أحرقها، فلم يبق مصحف إلا فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود) فكان هذا الجمع على قراءة واحدة.

فبعد هذا الجمع جعل(الخليفة) له مميزات تمنع عامة المسلمين من الوقوع بالأخطاء في قراءة ألفاظ الآية، وقد ذكرها الزرقاني في كتابه إذ قال: (إذا فعدد المصاحف التي نسختها لجنة توحيد المصاحف هي تسعة، واحدة هي الأم أو الإمام، كانت في المدينة، والبقيّة أرسلت إلى مراكز البلاد وكان المصحف المبعوث إلى كل قطر يحفظ عليه في مركز القطر، يستنسخ عليه ويرجع إليه عند اختلاف القراء. ويكون هو حجّة، والقراءة التي توافقها تكون هي الرسميّة، وكل نسخة أو قراءة تخالفها تعدُّ غير رسمية وممنوعة يعاقب عليها. أما مصحف المدينة (الإمام) فكان مرجعاً للجميع بصورة عامة، حتى إذا كان اختلاف بين مصاحف الأمصار، فإن الحجّة هو المصحف الإمام بالمدينة، فيجب أن يصحح عليه. وروي أن عثمان بعث مع كل مصحف قارئاً يقرئ الناس على قراءة ذلك المصحف) وأن هذه (المصاحف هي التي طُلب إلى معلمي القرآن ومقرئيه في الأمصار أن يقرئوا الناس عليها. **وكانت مجردة من أي نوع من أنواع الرموز في الإعراب أو الإعجام فكان رسمها يستوعب اختلاف مجموعة من القراءات وظلت قراءات أخرى لم يحتملها هذا الرسم إلا أن رواة القراءات من الصحابة والتابعين ظلوا يروونها جميعاً كما سمعوها من الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)) مع وجود المصحف العثماني.**

ومع كل الجهود لتوحيد المصاحف على قراءة واحدة ورسم واحد، أخذت تطفو على السطح مشاكل واختلافات كلما بعُد الزمن أكثر فأكثر، وهذا الأمر كان متوقعاً وذلك لعدم ضبط المصحف العثماني من حيث الخط القديم (الرسم القرآني) وسلبياته الكثيرة بحيث أنه لم يضبط القراءة المتواترة عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالدقة المطلوبة إضافة إلى عدم حرق وإتلاف جميع المصاحف ومنها مصحف ابن مسعود ومن معه فكانت هذه بذرة لنشوء مشكلة القراءات من جديد، أضف إلى ذلك الأشخاص الذين وكلت إليهم هذا المهمة كانت تعوزهم الكفاءة في كتابة المصحف.

وإذا رجعنا إلى **كتاب المصاحف** نجد حقيقة الأمر عندما أكملوا نسخ المصاحف رفعوا إلى عثمان نسخة منه فنظر فيها فقال: **(لما أتي عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من اللحن فقال لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا).**

وسؤال يطرح نفسه، لماذا هذا التساهل من قبل الخليفة ومن أتى من بعده . والجواب عن ذلك السؤال نجده عند صاحب كتاب (تلخيص التمهيد) حيث يقول: **(وأول من أحس بهذا الخطر الرهيب هو الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، فقام في وجه هذا الباب وأغلقه غلقاً مع الأبد. ذكروا أن رجلاً قرأ بمسمع الإمام (عليه السلام) {وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ} (الواقعة: ٢٩) فجعل الإمام يترنم لدى نفسه: ما شأن الطلح؟ إنما هو طلع، كما جاء في قوله تعالى:{ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ}(ق: ١٠) ولم يكن ذلك من الإمام اعتراضاً على القارئ، فهبوا يسألونه:ألا تغيره؟ فانبرى الإمام مستغرباً هذا**

الاقتراح الخطير، وقال كلمته الخالدة: لا يهاج القرآن بعد اليوم ولا يحول) فكان هذا الموقف من قبل الإمام خطاباً إسلامياً إلى الأبد.

(وأنه لم يكن من مصلحة الأمة مساس القرآن بعد ذلك – بيد إصلاح قط. وإلا لاتخذها أهل الأهواء والبدع ذريعة إلى تحريف القرآن والتلاعب بنصه الكريم، بحجة إصلاح خطئه)

وبعد كتابة المصاحف العثمانية وتفرقها في جميع الأمصار كان كل مصر يقرأ بقراءة معينة تقريباً ومنها القراءة المتواترة أو الشاذة وإن لم تكن هذه المصطلحات قد عرفت.

ثالثاً :القراءات في عصر التابعين .

في هذا العصر قد ازدهر علم القراءات القرآنية من حيث كثرة القراء وتنوعهم في البلاد والأمصار الإسلامية، فقد أخذوا هذه القراءات من الصحابة مع الزيادة والنقصان عليها. حتى انتهت في القرن الثاني الهجري إلى أناس أتقنوا هذا الفن واختصوا بها، إذ أنهم أذاعوا أسماءهم في بقاع الأرض وكانت تعرض عليهم القراءات والسماع منهم. ومن هؤلاء هم: عبد الله بن عامر (ت ١١٨هـ) قارئ الشام، وعبد الله بن كثير(ت١٢٠هـ) قارئ مكة، وعاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ) قارئ الكوفة، وأبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ) قارئ البصرة، وحمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) قارئ الكوفة، ونافع بن أبي نعيم (ت١٦٩هـ) قارئ المدينة، وعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) قارئ الكوفة، وغيرهم من الذين جاؤوا من بعدهم. وهؤلاء هم السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ).

وعلى الرغم من اشتهارهم في هذا العلم وتمكنهم منه إلا أنهم قد اختلفوا في مسائل من حيث الرفع والنصب أو الإدغام أو تبديل حرف مكان حرف وغيرها من المسائل التي ذكرتها كتب القراءات.

وسبب في هذه الاختلافات يعود إلى عدم إعجام القرآن واعتمادهم على المسموع من القراءات دون التثبت من صحتها، ونحن لا نجزم بأن كل هذه القراءات قد وقع فيها لحن ولكن الكثير منها كان فيه خطأ من حيث القراءة.

وهذا ما أشار إليه السيد أبو القاسم الخوئي في كتابه إذ قال :(ان الواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم. وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف. وتحفظهم على ذلك في صدورهم وفي كتاباتهم، ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً، ولذلك فإن القرآن ثابت بالتواتر حتى لو فرضنا أن هؤلاء القراء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً. وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك النفر المحصورين) من القراء السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر.

ولكي يبتعدوا عن الأخطاء واللحن في القراءات ويتوصلوا إلى المقبول منها دون الشاذ وضعوا لها شروطاً ذكرها (ابن الجزري) حيث يقول: **(إن القراءات نوعان: مقبول، ومردود، فالمقبول ينبغي أن تتوفر فيه ثلاثة شروط ١– أن توافق العربية ولو بشرط. ٢– أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. ٣ – أن يصح سندها ..... فإذا اختل ركن من هذا الأركان سميت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت مروية عن القراء السبعة أم عمن أكبر منهم)** فهذا هو الصحيح في رأيه. لهذا

شروط القراءات

كان مذهب الإمامية يجيز القراءة المشهورة والصحيحة إذ إن أئمتهم أجازوا لهم القراءة بالقراءات المشهورة التي كانت متداولة في زمانهم.

رابعاً : عصر التصنيف و التدوين وظهور المؤلفات.

إن هذا العصر هو جزء من عصر التابعين إذ إنه قد مر بمراحل متعددة ومن ضمنها عصر تدوين علم القراءات، وبما أن القراءات كانت معتمدة في **بداء الأمر على الرواية شفوية إذ كان النص القرآني محفوظاً في صدور الرجال ومكتوباً على الرقاع** وهذه المرحلة تشمل عصر الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة (رضي الله عنهم) واستمرت حتى ظهور نقط الإعراب على يد أبي الأسود الدؤلي (٦٩ه) بمساعدة الإمام علي (عليه السلام) فقد أشار إليه. ثم نقط الإعجام على يد تلميذه نصر بن عاصم (٨٩ه) ومن ثم أكمل المسيرة الخليل بن أحمد الفراهيدي(١٧٥ه)

أما المرحلة الثانية فتبدأ بتدوين القراءات بعد أن كانت معتمدة في السابق على السماع من قبل القراء، إلى جمع وتصنيف هذا العلم، عن طريق الرواية التي نقلت عنها القراءة. وقد ظهرت أوائل محاولات التصنيف في مجال القراءات ومن أقدمها كتاب القراءة ليحيى بن يعمر(٩٠ه) وهو أحد تلامذة أبي الأسود الدؤلي وفي نهاية القرن الثاني وبداية الثالث للهجرة ظهر كتاب (القراءات) لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ه) وقد جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئاً إضافة إلى القراء السبعة ثم ألف محمد بن جرير الطبري(٣١٠ه) كتاب (الجامع في القراءات) وبعد هذه المرحلة، جاء ابن مجاهد (٣٢٤ه) فجمع سبع قراءات من بين تلك القراءات الكثيرة وألف كتاباً، سماه (كتاب السبعة)

ومن النحويين الذين ألفوا بالقراءات الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠ه) في كتابه (الحجة في القراءات السبع) حيث قال: (فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل وإتقان الحفظ) وجاء بعده ابن جني النحوي الكبير (٣٩٢ه) فألف كتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)

وقسم القراءات على قسمين: شاذة، وغير شاذة ومن ثم قد ظهر في بلاد الأندلس مكي بن أبي طالب(٤٣٧ه) حيث ألف كتاب(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ثم (الإبانة عن معاني القراءات).....

وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات التي دونت ما كان منقولاً من القراءات في عهد الصحابة والتابعين بأنواعها الصحيح منها والشاذ، **إلا أن اللحن قد ظل قائما في أغلب القراءات. حيث إنها لم تستطع أن تصحح ما وقع به القدماء من أخطاء منهجية كثيرة ومنها صحة الرواية وعدالة الناقل لهذه الرواية، على الرغم من وجود شروط للقراءة الصحيحة التي ذكرها ابن الجزري.** لهذا وقع الخطأ حتى في القراءات السبعة لوجود أسباب كثيرة تاريخية لارتباطها بالمصحف العثماني، وأنية وهم القراء باعتبارهم أن القراءة سنة متبعة يجب العمل بها، دون التفكر في صحة هذه القراءة. بل إن بعضهم كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف، وبعضهم الآخر يرى جواز القراءة بما وافق الرسم وإن لم يتواتر نقلها، وكان عمل هؤلاء من باب (خالف تعرف).

إذن نجد أن القراءات التي قرأت بعد عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أغلبها قراءات اجتهادية من قبل القراء أنفسهم والناقلين لها وأنها تخالف قراءة الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) والدليل على ذلك ما تقدم وما ورد من أحاديث تشير إلى ذلك ومنها:

١- وقد ذكر السيوطي في الإتقان(حدث محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال: القراءة التي عرضت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في العام الذي قبض فيه، هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم)

٢- وذكر صاحب الخطط المقريزية (قال القضاعي: كان السبب في كتابة هذا المصحف أن الحجاج بن يوسف الثقفي كتب مصاحف وبعث بها إلى الأمصار ووجه إلى مصر بمصحف منها فغضب عبد العزيز بن مروان من ذلك وكان الوالي يومئذ من قبل أخيه عبد الملك وقال: يبعث إلى جند أنا فيه بمصحف؟ فأمر فكتب له هذا المصحف الذي في المسجد اليوم فلما فرغ منه قال: من وجد فيه حرفا خطأ فله رأس ثور وثلاثون ديناراً فتداوله القرّاء فأتى برجل من قراء الكوفة اسمه زرعة بن سهل الثقفي فقرأه تهجّياً ثم جاء إلى عبد العزيز بن مروان فقال له: إني قد وجدت في المصحف حرفاً خطأ. فقال: مصحفي؟ فقال: نعم. فنظر فإذا فيه {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً}(ص/٢٣). فإذا هي مكتوبة نجعة قد قدّمت الجيم قبل العين فأمر بالمصحف فأصلح ما كان فيه و أبدلت الورقة ثم أمر له بثلاثين ديناراً وبرأس أحمر) (ولو لم تكن بين المسلمين قراءة مشهورة ومتواترة لما صح السكوت عن ذكر القراءة التي يجب مراعاتها عند التدقيق في هذا المصحف مع أنها مختلفة فيما بينها بأكثر من هذه الاختلاف البسيط)

ومن خلال هذه الأدلة نجد أن القراءة الصحيحة المتواترة كانت في عصر الرسول وجزء من عصر الصحابة وما جاء بعدها كان فيه شيء من الصحة والسبب في ذلك عدم تتبع الموارد الحقيقية بالشكل المطلوب وعلى وفق قواعد البحث العلمي ومناهج النقد الإسلامي نجد أن الاختلاف مرده إلى الرواة الناقلين بحيث لا يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى النبي محمد (صلى الله عليه آله وسلم) لأنه هو المبلغ عن الله تعالى {{ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ }} (يونس:١٥).

عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها

من خلال هذا العنوان سوف تكشف أدلة تاريخية حقيقية عن كل ما نقول بأسلوب أكاديمي علمي بناء، الغرض منه تصحيح بنية التاريخ الذي كتب ملفقاً بالشوائب والروايات الموضوعة التي أخذت طابع التحريف والتصحيف من قبل أعداء الإسلام الذين أرادوا مس شخصية الرسول الأكرم والقرآن الكريم. فكان علينا الوقوف موقف صادق حازم لرد التهم التي أطلقت على القراءات.

حيث ان المتتبع لحركة تاريخ القرآن والظروف والمراحل التي مر بها من تدوين القرآن و الإعجام ورسم المصحف ومصاحف الأمصار وتحكيم الرأي والاجتهاد وغيرها من العوامل، التي أدت إلى التنوع واختلاف القراءات القرآنية. وهي حقيقة راسخة وليس افتراء كاذباً ومن هذه العوامل.

أولاً : اختلاف مصاحف الأمصار .

لا شك أن اختلاف المصاحف كان سبباً لتعدد القراءات فقد كان أهل كل مصر ملتزمين بالقراءة على وفق مصحفهم مما أدى إلى اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام في القراءة. **(وينبغي أن نثبت هنا أن المصاحف التي ارسلها عثمان إلى الأمصار لم تكن كلها متطابقة تماماً، بل كان بين بعضها وبعض اختلاف يسير، نصت عليه الكتب التي ألفت بعد ذلك في الرسم العثماني، وفي مصاحف الأمصار).**

أما من حيث الاختلاف فهناك أمثلة عديدة منها.

لاختلاف بالإبدال بقوله سبحانه { **وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا**}(البقرة:٢٥٩) فقد قرئ بالزاي وقرئ (ننشرها) بالراء.

ومن خلال الأمثلة التي ذكرنها نجد اختلاف المصاحف التي أرسلها عثمان(رضي الله عنه) إلى الأمصار والتي كانت غير متطابقة من حيث الإملاء كان لها الدور الكبير لتعدد القراءات القرآنية.

ثانياً : بداءة الخط .

هناك نظريات كثيرة تشير إلى نشأة الخط العربي والمراحل التي مر بها ومتى وكيف دخل إلى الجزيرة العربية، فقد أشارت أغلب المصادر التاريخية إلى المصدر الأول للخط وهو الأنبار ومن ثم انتقاله من الأنبار إلى الحيرة ثم إلى مكة. وأن أول من كتب آدم (عليه السلام) وفي رواية أخرى إدريس (عليه السلام) أول من خط بالقلم بعد آدم (عليه السلام). وروى أن أول من وضع الكتاب بالعربية إسماعيل بن إبراهيم (عليه السلام). ولكن هذه النظريات جاءت مضطربة عند كل مورخ وهو يتحدث عن تاريخ الخط العربي، لهذا نجد ابن النديم (ت٣٨٥هـ) يستبعد ما قاله الآخرون فيذكر رواية يرجحها. أن الله أنطق به إسماعيل في سن الرابعة والعشرين، وأن ولد إسماعيل: نفيس، ونضر، وتيما، ودومة، هم الذين وضعوه مفصلاً . ثم يقول بوجه آخر. أن رجلاً آخر من بني مخلد بن كنانة هو الذي علمه للعرب.

ومن الأمثلة على بداءة الخط نذكر.

١) (ما أخرجه ابن جرير وسعيد بن منصور في سننه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله {**حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا**} (النور:٢٧) قال إنما هي خطأ من الكاتب حتى (تستأذنوا وتسلموا) أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ هو فيما أحسب مما أخطأت به الكاتب)

٢) وأضاف الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب ((العين))بقوله: (وتزيد العرب في (الآن) و (حين) تاءً فتقول: (تالان) و(تحين)، مثل{ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}(ص:٣) وإنما هي (لا حين مناص) وقد زادوا في قوله: { أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ }(ص:٤٥) فالأيد: القوة وبلا ياء، والبصر :العقل، وكذلك كتبوا في موضع آخر :{ دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ} (ص:١٧))من غير ياء.

وفي نهاية المسألة نصل إلى نتائج منها أن رسم الخط الذي كتبت به المصاحف التي أرسلت إلى الأمصار الإسلامية قد كان سبباً في كثير من الاشتباه والاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن الكريم وسبب يعود في ذلك إلى عدم قدرة وتمكن الكتاب الذين كتب المصاحف من حيث الإملاء ورسم الكلمات أضف إلى ذلك عدم تكامل ونضج الخط العربي.

ثالثاً : خلو القرآن من النقط وتجريده عن الشكل .

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على تعدد القراءات، هو تجرد الرسم القرآني من علامات الحركات والتنقيط. والتي أدت بدورها إلى ظهور عدة مدارس ومنها مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام معتمدة في ذلك على أحد الشيوخ الذي كان يعلم الناس على قراءة هذا الشيخ. دون التأكد من صحة هذا القراءة وكيف نقلت وقرئت. والسبب في ذلك يعود إلى أن الحروف كانت تكتب من غير نقط، فلا تتميز السين عن الشين، ولا العين عن الغين، ولا الدال عن الذال، ولا الباء عن التاء أو الياء أو الثاء، ولا الجيم عن الحاء والخاء،..... فكان على القارئ أن يميز بين الحروف بحسب القرائن الموجودة في الكلمة، من هنا ظهرت القراءات المختلفة.

هذا من حيث النقاط أما الحركات (فالمعلوم أن الرسم الخالي من الحركات الإعرابية يحتمل في كثير من الموارد قراءتين أو أكثر، بحسب الكلمة الواحدة، أو الكلمات في الجملة التركيبية المتحدة السياق. وهذا بالذات قد كان السبب المباشر في كثير من الاختلافات التي وقعت في قراءة الآيات)

وعن ابن جرير يقول: (فلما صارت المصاحف في الآفاق غير مضبوطة ولا معجمة، قرأها الناس، فما أنفذوه منها نفذ، وما احتمل وجهين طلبوا فيه السماع) ولكن المشكلة هي أن عملية الاجتهاد كان أكثر من السماع وهذا أصل البلاء.

وفي كتاب (وفيات الأعيان) يخبرنا عن حادثة قد **وقعت لأبي الأسود الدؤلي** (فقد سمع قارئاً يقرأ قول الله تعالى: { أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ }(التوبة:٣) فقرأ بكسر اللام (ورسوله) فقال أبو الأسود: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، فاجتهد لمنع الجهال من هذا اللحن في كتاب الله. فوضع علامة الضم (نقطة مدورة بين أجزاء الحرف، وعلامة الفتح نقطة فوقه، وعلامة الكسر نقطة تحته، وجعل علامة السكون نقطتين) .

ومن خلال ما تقدم نجد أن جولد تسهير يقول: (أن نشأة القراءات كانت بسبب تجرد الخط العربي من علامات الحركات، وخلوه من نقط الإعجام)

ومن الأمثلة على خلو القرآن من النقط وتجريده عن الشكل.

١) (قرأ أبو جعفر :{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً }(الحشر:٧) بالتاء (تكون) و(دولةُ) بالرفع. الباقون (يكون) بالياء، (دولة) بالنصب).

٢) وقرأ ابن السميفع: {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ }(يونس:٩٢)(ننحيك) والباقون (نُنَجِّيكَ)[٥٩]

٣) (واختلف في دال {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ}(البروج:١٥) فحمزة و الكسائي وخلف بخفضها نعتاً والباقون برفعها، واختلف في {فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ}(البروج:٢٢) فنافع بالرفع والباقون بالكسر نعتاً للوح).

إذ نجد لكل هذه الأمثلة التي ذكرناها قد وقع فيها الاختلاف بين القراء، والسبب واضح وهو عدم إعجام القرآن. إذ كان دليلهم على هذا الاختلاف حديث (الأحرف السبعة) الذي ذاع وانتشر في أرجاء المعمورة الذي جوزه لهم هذه القراءات بأوجه مختلفة، وإذا رجعنا إلى قول السيد (أبي القاسم الخوئي) في هذه المسألة حيث يقول: (إن كان المراد من هذا الوجه أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جوز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربها في المعنى ويشهد لهذا بعض الروايات المتقدمة . فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر،..... وهل يتوهم عاقل ترخيص النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) أن يقرأ القارئ ((يس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سوي، إنزال الحميد الكريم)) فلتقر عيون المجوزين لذالك. سبحانك اللهم إن هذا إلا بهتان عظيم وقد قال الله تعالى: {قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}(يونس:١٥) وإذا لم يكن للنبي أن يبدل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره؟ وإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علم براء بن عازب دعاء كان فيه: ((ونبيك الذي أرسلت)) فقرأ براء ((ورسولك الذي أرسلت)) فأمره أن لا يضع الرسول موضع النبي. فإذا كان هذا في الدعاء، فماذا يكون الشأن في القرآن ؟).

رابعاً : تعدد اللهجات ولغات القبائل العربية .

تنص المعاجم العربية على أن اللهجة هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها. وأن لكل أمة لغة كأن تكون اللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية ... وغيرها من اللغات، ولكن هذه اللغات لها أصول وقواعد تسيرها، وفي داخلها مجموعة من التراكيب والمعاني وسياقات ينطق بها الإنسان أثناء كلامه ومنها تنشأ اللغة والمعاني. وفي داخل هذه الأمم توجد قبائل من أصول متعددة لها لهجات في كلامها تميزها عن غيرها من القبائل.

وقد أثرت اللهجات في اختلاف القراءات القرآنية في عصر مبكر (فباستعراض تاريخ الموضوع يبدو أن تمايز القراءات كان موجوداً قبل توحيد القراءة زمن عثمان، فقد أشير إلى كثرة الاختلاف بعهده، حتى قال الناس: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبي وقراءة سالم)

وقد نهى عمر ابن مسعود عن قراءة القرآن بلهجة هذيل وهو ما ذكره أبو داود في سننه: (أن عمر كتب إلى ابن مسعود : أما بعد، فان الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل).

وحينما أنزل الله تعالى القرآن الكريم أنزله بلغة قريش باعتبارها الأفصح بين القبائل العربية لهذا نجد وصية عثمان بن عفان (رضي الله عنه) للرهط القرشيين عند استنساخ المصحف: (إذا اختلفتم، أنتم وزيد بن ثابت بشيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم).

وهناك علاقة بين القراءات واللهجات العربية لأن القراء قد قرأوا بلهجات القبائل وقد ذكرتها كتب القراءات والتفسير.

وهناك قبائل تضع مكان الكاف حرف القاف وهم حمير نحو (رقيق) تجعلها (ركيك).

قال ابن جني في كتاب الخصائص: (قرأ أعرابي بالحرم على أبي حاتم السجستاني (طيبي) {طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ}(الرعد:٢٩) فقلت طوبي فقال طيبي قلت طوبي قال طيبي فلما طال علي قلت طو طو فقال طي طي أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم).

وقد وقف أهل البيت موقفاً حازماً اتجاه تعدد اللهجات وعدوها من اللحن الذي وقع في الآيات، وروى الصدوق عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عن آبائه (عليهم السلام) قال: (قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) تعلموا القرآن بعربيته، وإياكم والنبر فيه-يعني الهمز-). أي الهمز غير الأصلي الذي كانوا يتلهجون به في قراءتهم. فكانوا حريصين على لغة القرآن الأصيلة والحفاظ عليها من اللحن.

إذن نجد من خلال هذه الأمثلة تنوع اللهجات وكثرتها بين القبائل العربية وكيف كانت سبباً أساسياً في تعدد القراءات، حتى أن بعض القبائل لم تستطع أن تقرأ القرآن على ما هو عليه، فأمالت حيث لم تكن تميل قريش..... فكانت اللهجات المصدر الرابع لنشوء القراءات القرآنية وتنوعها.

خامساً : إسقاط الألفات وزيادتها .

من المعروف أن لكتابة القرآن طريقة خاصة به تخالف قواعد الإملاء الموجودة عند علماء النحو، فقد كان العرب يكتبون بالخط الكوفي (المنحدر عن خطّ السريان، وكانوا لا يكتبون الألفات الممدودة في ثنايا الكلم، وقد كتبوا القرآن بالخط الكوفي على نفس المنهج . الأمر الذي أوقع الاشتباه في كثير من الكلمات). وإذا رجعنا إلى تفسير الكشاف نجد (الزمخشري) يستغرب من هذا الخط معللاً هذا العمل بقوله (**{وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ}**(التوبة:٤٧) فإن قلت: كيف خط في المصحف (ولا أوضعوا) بزيادة ألف؟ (قلت كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي) والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً).

وبما ان المصحف كان خالياً من علامات الإعجام والحذف والألفات وزيادتها في مواضع أخرى وغيرها من هذه العلامات، فقد أدت إلى الاشتباه في قراءة النص القرآني ومن ثم الوقوع في اللحن. ففي قوله تعالى: **{أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا}**(النبأ:٦) (قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف(مهداً) بفتح الميم وإسكان الهاء بلا ألف فيها ووافقهم الأعمش. والباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها،(مهاداً)).

فلو فرضنا ان القارئ لم يكن حافظاً للنص القرآني من جهة السماع فكيف يكون لفظ النص؟ إما بزيادة أو نقصان مما يؤدي إلى تنوع في القراءات، أو الشذوذ في القراءة.

ثم يأتي الشيخ معرفة معبراً عن "الفروقات الشخصية" وهو من مصطلحات علم النمو لدى الإنسان ومعناه ان كل إنسان مختلف عن أخيه من حيث الصفات والقدرات كأن يكون الذكاء والقوة وغيرها لهذا يقول: **(ولا شك أن المذاويق والسلايق وكذلك الأنصار والدلائل تختلف حسب عقليات الأشخاص وسابقة إلمامهم بالأمر، ومبلغ ممارستهم للموضوع، ومن ثم وقع الاختلاف في قراءة القرآن حسب تفاوت الاجتهادات النظرية. فقد استند كل قارئ إلى علل وحجج ربما تختلف عن حجج الآخرين)**.

سادساً : تحكيم الرأي والاجتهاد.

لا شك أن تحكيم الرأي والاجتهادات الشخصية كان لها الأثر البالغ في تنوع القراءات والسبب فيه أنه كان أحد القراء إذا برع وتمهر جعل للناس طريقاً في القراءة بحيث أنه لا يعرف إلا من قبله إذ إنه لم يكن معهوداً أصلاً ومتتبعاً للقراءات التي أخذت عن عصر الرسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فإذا رجعنا إلى عصر الصحابة أي بعد مرور مدة وجيزة عن عصر الرسالة المحمدية نجد أمثلة كثيرة في قراءة القرآن بالرأي الخاص، دون النظر إلى القراءات الأشهر أو القراء الذين كان لهم الباع الطويل في فن القراءة.

ففي كتاب (تدوين القرآن) أمثلة كثيرة على هذا الاجتهاد. ومنها أن الخليفة عمر كان يقرأ { فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}(الجمعة:٩) قرأها (فامضوا إلى ذكر الله) حتى في صلاته

وأنه كان يصر على ذلك ويأمر بمحو (فاسعوا) ويقول إنها منسوخة ! ! فما هو سبب ذلك؟ ثم ما هو السبب في أن جميع المفسرين وفقهاء المذاهب السنية لم يطيعوا الخليفة ولم يكتبوها في المصاحف، ولم يقرؤوا بها.

وفي (سنن البيهقي) نجد الدليل على صدق هذا القول (عن سالم عن أبيه قال: ما سمعت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقرؤها إلا فامضوا إلى ذكر الله).

ومن القراءات الاجتهادية الشخصية التي خالفت المشهور ما نقل عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يقرأ({مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ}(البقرة:١٠٦)إذ قرأها (ننسأها) فقيل له: إن سعيد بن المسيب قرأها(ننسها) كما هي المشهورة فقال: لم ينزل القرآن على المسيب ولا على ابنه، إنما هي(ننسأها يا محمد)). أي أنه كان مصراً على رأيه واجتهاده دون النظر إلى قراءة السابقين من القراء المشهورين، ومن الغريب أن بعض النحويين أجازوا هذه القراءات وأخذوا بها.

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

قبل ان نناقش حديث نزل القرآن على سبعة أحرف، وجب علينا ان نزيل بعض التوهم الذي أصاب العامة من الناس حول هذا الحديث واختيار ابن مجاهد القراء السبعة، إذ لا علاقة بين القراءات السبع وحديث الأحرف السبعة، حيث جمع ابن مجاهد سبع قراءات لسبعة من أئمة الحرمين والعراقيين والشام، إذ كانوا مشتهرين بالثقة والضبط والأمانة حيث جاء جمعه مصادفة من حيث رقم سبعة الذي ورده في حديث الأحرف السبعة.

ـــ وعبارة(القراءات السبع) لم تكن معروفة في الأمصار الإسلامية، حين بدأ العلماء يؤلفون في القراءات، وإنما بدأت هذه العبارة تشتهر على رأس المائة الرابعة، من قبل ((ابن مجاهد)) وتوهم الكثير من عوام الناس أنها هي المراد من الأحرف السبعة التي جاءت في الحديث النبوي.

وقد وجه أغلب العلماء النقد واللوم لابن مجاهد، لأنه اقتصر على سبعة قراء فأوقع الناس في خلط بين السبع، والأحرف السبعة، قال ابن الجزري: (كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على السبعة من القراء، وخطؤوه في ذلك وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاد أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبة).

أما المقرئ أبو العباس أحمد بن عمار فقد وجه له لوماً شديداً حيث قال: (لقد فعل مسبع هذه السبعة مالا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة، بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة. ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوٍ ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر، وربما بالغ من لا يفهم فخطأ وكفر).

ومما تقدم نجد أن عبارة القراءات السبعة لا تدل على حديث الأحرف السبعة، وإنما هي تشابه في العدد سبعة ليس ألا. إذ لم يقبل بها أغلب العلماء كما تبين من نقدهم لابن مجاهد.

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

هناك مجموعة من الأحاديث قد وردت في كتب الصحاح والقراءات وكتب التفسير تشير إلى أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فوجب علينا ان نذكرها ومن ثم مناقشة هذه الأحاديث.

١ - عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: (سمعت عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها وكان رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) أقرانيها، وكدت أعجل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها، فقال لي: أرسله. ثم قال له: اقرأ، فقرأ. قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ. فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر).

٢- وفي الصحيحين عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله، أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أقرأني جبرائيل (عليه السلام) على حرف واحد، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف).

٣- وعن أبي بن كعب قال: قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم): (يا أبي إني أقرئت القرآن على حرف وحرفين وثلاث حتى بلغت سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب).

٤- وعن أبي بن كعب أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لقي جبرائيل، فقال له: (إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف).

٥- وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع).

٦- وأخرج عن عمرو بن عثمان العثماني، بإسناد عن المقبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن هذا القرآن انزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة).

٧- وروي عن ابن مسعود عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد. ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.....).

٨- وعن أبي قلابة، قال: بلغني أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف. أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل)(١٠٠).

٩- عن عبد الله بن مسعود قال :(إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحل الحلال وحرّم الحرام واعمل بالمحكم وآمن بالمتشابه واعتبر بالأمثال).

١٠- (عن عيسى بن قرطاس، عن زيد القصار، عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: أقرأني عبد الله بن مسعود وزيد وأبي فاختلفت قراءتهم، بقراءة أيهم آخذ قال: فسكت رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: وعلي (عليه السلام) إلى جنبه، فقال علي: (ليقرأ كل إنسان كما علم، كل حسن جميل)).

مناقشة الأحاديث.

هذا جزء يسير من الأحاديث التي ذكرت بحق الأحرف السبعة لأن عددها **قد تجاوز الأربعين حديثاً**، ولكن أغلب هذه الأحاديث كانت متشابهة من حيث المعنى أما ناقلو الروايات **فقد كانوا مختلفين**. فوجب علينا مناقشتها وبيان ما المراد منها، **وهل هي متواترة صحيحة الإسناد، ولماذا جاءت ونقلت بهذه الكثرة.**

وعند مراجعة هذه الأحاديث تجد أنها قد دلت على مجموعة من التعابير منها: اختلاف اللهجات في التعبير والأداء، وجواز تبديل الكلمات المترادفة بعضها مكان بعض، والمعاني المتقاربة، والاختلاف في القراءات، وتنوع الآيات إلى أبواب سبعة، ونسبة الأحرف السبعة إلى علي (عليه السلام).

فمفهوم الأحرف السبعة كثر نقله من طرق أهل السنة عن الرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بل ادّعى بعضهم تواتر رواياتها ومنهم (أبو عبيد بن سلام) في (فضائل القرآن) حيث ردّ عليه الأستاذ الزرقاني في مناهل العرفان قال: (وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلاّم يقول بتواتر هذا الحديث، لكنك خبير بأن من شروط التواتر توافر جمع يُؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة).

فبعد هذا التصريح نجد ان هذه الأحاديث غير متواترة من حيث صحة الإسناد، وإذا رجعنا إلى الأدلة التي تحدد ماهية الأحرف السبعة وجب علينا الرجوع إلى الأصح حتى نستدل ونؤيد هذه الأحاديث. فكان علينا الرجوع إلى رأي الشارع عز وجل في تحديد ماهيتها، فالحكم الفاصل هي النصوص الشرعية، وبما أن النصوص القرآنية التي قرأناها لم نجد فيها أي دليل يدل على المطلوب، تعين لنا مناقشة الشق الثاني وهي الروايات التي ذكرناها سابقاً.

اولاً : أن هذه الروايات فيها تعارض مع أحاديث أخرى قد ذكرت عن أهل البيت (عليهم السلام) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: **(أن القرآن واحد نزل من عند الواحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة)** وبإسناده عن الفضيل بن يسار قال : **(قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: كذبوا أعداء الله و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد)** ففي هذه

الأحاديث نفي من قبل أهل البيت وهم الأقرب إلى رسول الله محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) من ان القرآن لم ينزل على سبعة أحرف، وإنما نزل بحرف واحد.

ثانياً : في هذه الأحاديث مجموعة تشير إلى تبديل كلمة ومجيء كلمة مرادفة لها على أن لا تغير من المراد (إن قلت سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب) أي ان هناك معاني متقاربة، واستدلوا على هذا بعدة روايات فقد ذكره القرطبي في تفسيره (أن المراد سبعة أوجه في المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو أقبل، وتعال، وهلم. وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ للذين آمنوا انظرونا، وأمهلونا، أخرونا، وارقبونا). واستدلوا بقراءة أنس **{إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا}**(المزمل:٦) (فقد قرأها (وأصوب) فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنما هي (وأقوم) فقال: أقوم، وأصوب، وأهدى). ومن خلال هذه الروايات نجد أنها قد دلت على جواز التلاعب في مفردات قدسية القرآن الكريم، وهل يعقل هذا بحق القرآن ونحن نعلم أن لكل كلمة في القرآن لها موقعها الخاص من الإعجاز والبيان لا يتناسب مع مكان آخر، وإذا أبدلت ذهب الإعجاز منها. وأن أغلب العلماء قالوا ان حكم الآية في القرآن توقيفي لا يجوز التلاعب بها فكيف بتبديل كلمة مرادفة لها، وهذا رأي فاسد عند المحققين.

فقد رد السيد الخوئي هذا الرأي قال: **(فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر، ولا يشك عاقل في أن ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه.....وإذا لم يكن للنبي أن يبدل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره)**[١٠٩] قال تعالى: **{قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ}** (يونس:١٥).

ثالثاً : صرحت بعض الروايات بأن نزول القرآن على سبعة أحرف هي دلاله على التوسعة على الأمة إذ لا يستطيعون القراءة على حرف واحد.

إذن هناك سؤال إذا كان هذا التوسع فيه مصلحة للأمة وهو من قبل الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يجوز لأحد أن يشدد على هذا التوسع. وإذا كان ذلك رحمة فكيف صح لعثمان (رضي الله عنه) ان يتجاوز هذا الرحمة ويجمع المسلمين على حرف واحد.

رابعاً : إذا نظرنا إلى الروايات السابقة نجد فيها تعارضاً من حيث الرقم، ففي الأولى تقول: أنزل القرآن على **سبعة أحرف**، وفي الثانية عن عبد الله بن مسعود تقول:(إن الله أنزل القرآن على **خمسة أحرف:** حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال) وهذا وجه من وجوه التضارب في الأدلة، لذا لا يعترض بأن أهل الحديث والرواية اتفقوا على أنها سبعة أحرف، لان بعضها تدعي خلاف ذلك وهي صحيحة السند.

خامساً : أما الحديث الذي رواه عيسى بن قرطاس عن زيد القصار فهو من الأحاديث الضعيفة إذ إن الحديث لا أصل له رواه رجل غير ثقة وإذا رجعنا إلى كتاب (فيض القدير) نجد أقوالاً في حقه **(قال النسائي: متروك، وقال ابن معين: غير ثقة، وقال الهيثمي: فيه عيسى بن قرطاس ضعيف جداً ونحوه في المطامع)**. أما في كتاب الجرح والتعديل يقول: (ليس بشيء. ضعيف لا يحل لأحد أن يروى عنه) وهناك كتب كثيرة أشارت إلى ترك الأخذ من (عيسى بن قرطاس) ولأسباب الكذب في صحة الإسناد والرواية.

إذاً من خلال هذه المناقشات للروايات المتقدمة في حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف) نجد أنها غير متواترة من حيث صحة الإسناد وأن فيها تعارضاً مع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) قالوا: (إن القرآن واحد نزل من عند الواحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة). وكذلك نجد أنها قد أشارت إلى تحريف القرآن من خلال تبديل كلمة ومجيء كلمة مرادفة لها.

إننا لا ننكر الاختلاف في القراءات بعهد مبكر، فباستعراض تأريخ الموضوع يبدو أن تمايز القراءات كان موجودا قبل توحيد القراءة زمن عثمان(رضي الله عنه)، فقد أشير إلى كثرة الاختلاف بعهده، حتى قال الناس: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبي وقراءة سالم. ولكننا نبقى مصرين أن وجهة التعميم في الروايات تبقى هي المسيطرة، وعدم وضوح الرؤية يظل مخيما، إذ إننا نحتاج بمثل هذا الموضوع الخطير إلى الجزئيات والدقائق لتضع النقاط على الحروف).

المبحث الرابع

علاقة تواتر القرآن بتواتر القراءات

قبل الخوض في بيان تواتر القراءات السبع وجب علينا بيان أن هنالك فرقاً بين القرآن والقراءات، فالقرآن **(هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة)** أما علم القراءات فهو **(علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السماع)** إذن لا علاقة بين حقيقة القرآن و حقيقة القراءات، فالقرآن هو نص من قبل الله تعالى، والقراءات (أداء نطق ذلك النص اتفاقاً أو اختلافاً، والقرآن ذاته لا اختلاف في حقيقته إطلاقاً).

إذن نصل إلى نتيجة وهي أن **القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان**، لأن القرآن هو وحي منزل فيه البيان والإعجاز وأما القراءات ففيها اختلاف من حيث ألفاظ الوحي من تخفيف وتشديد وغيرها.

تواتر القراءات .

إن معنى المتواتر هو **(كل خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أو أحالت العادة تواطؤهم على الكذب)** والتواتر إما ان يكون **لفظياً أو معنوياً** وكلاهما يعني خبر جمع يمنع عادة توافقهم على الكذب عن محسوس. قال الشيخ المظفر (رضوان الله تعالى عليه): **(والمتواتر ما أفاد سكون النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل به الجزم القاطع من أجل إخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب).**

فبعد بيان تعريف التواتر أصبح من المعلوم لدينا أن القرآن كله متواتر بحيث لم يشك أحد من المسلمين بتواتر القرآن، أما القراءات فإن هناك من يصرح بأنها متواترة، ولكن الأصل وهو الغالب بأنها غير متواترة.

فقد ذهب بعضهم إلى القول بتواتر القراءات إذ قالوا: **(من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقوله كفر، لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن)** وهذا كلام القاضي أبي سعيد فرج وقد تحمس لرأيه كثيراً وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه.

ولكن هذا الكلام ليس فيه نظر من حيث المبدأ العلمي بل هو عبارة عن تعصب أعمى لأن الفرق واضح بين القرآن والقراءات، وفيه استعجال من حيث الحكم وتكفير الآخرين، إذ إن هناك أدلة علمية كثيرة أشارت إليها كتب القراءات بعدم تواترها بل أن البعض علماء النحو أنكروا هذا القراءات ومنها:

١- **(أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينكر على حمزة كثيراً من قراءاته، وكان يكره أن يصلي خلف من يقرأ بقراءة حمزة. يا ترى، إذا كانت قراءة حمزة – وهو من السبعة– متواترة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن النبي هو الذي قرأها ونقلت إلى حمزة متواترة قطعية، فما الذي يدعو إلى كراهتها ؟ فهل يكره مسلم قراءة قرأها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟!)**

٢- قال أبو العباس المبرّد: (أما قراءة أهل المدينة **{هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ }**(هود:٧٨) (أطهر) فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية وإنما فسد لأن الأول غير محتاج إلى الثاني).

وبعد التأمل في هذه الأمثلة التي أشارت إلى عدم تواتر القراءات، والسبب في ذلك يعود إلى عدم التزامهم بقراءة الرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) وإنكار بعضهم قراءة بعض كما رأينا. وأن القراءات كانت متواترة عن القراء أنفسهم في بعض القراءات لا عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

كلمات العلماء في نفي تواتر القراءات

ان مسألة تواتر القرآن هي من المسائل القطعية التي لا يستطيع أحد إنكارها. أما تواتر القراءات فهي من المسائل الخلافية، لهذا ارتأينا إن نعطي الحجة البالغة والدليل الساطع على عدم تواتر القراءات من خلال أقوال العلماء المسلمين من مختلف المذاهب مع اعتراف بتواتر القرآن وعدم الارتباط بين القرآن والقراءات من حيث التواتر.

أولا : قال بدر الدين الزركشي: (والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، وأمّا تواترها عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السّبعة بهذه القراءات السبع الموجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم، وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه (المرشد الوجيز) إلى شيء من ذلك).

ثانياً : قال الأستاذ الإمام الخوئي: (والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد. واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة. وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم).

ثالثاً : قال ابن الجزري: (وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند. وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم).

رابعاً : قال عالم سبيط النيلي: (والدعوى القائلة أن هؤلاء القراء أخذوا القراءة عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) هي دعوى باطلة من أصلها لأن الثابت في التفسير والنحو وعلم البلاغة من قراءات نسبت لأهلها اجتهاداً لا نصاً كما هو واضح. وشهرة بعض القراء دون بعض لا تتكفل بإثبات عكس ذلك، ودعوى تواتر سبع قراءات في أكثر من إشكال: أولها الاختلاف الشديد في معنى السبعة ثانيها الخلط بينها وبين الأحرف السبعة وثالثها نقصان عدد الرواة عن الحد المخصص للتواتر دوماً، فإطلاق لفظ (متواتر) على بعض القراءات لا يعني تواترها وفق قواعدها).

هذه الأقوال قد بينت أن القراءات غير متواترة من قبل علماء التحقيق وأساطين علوم القرآن والقراءات، من مختلف المذاهب الإسلامية لعدم وجود الدليل القاطع على نسبتها إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).